

Distr.: General
5 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

موجز تقارير أصحاب المصلحة بشأن ولايات ميكرونيزيا الموحدة*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. ويلخص التقرير ما جاء في 5 ورقات معلومات⁽¹⁾ قدمتها جهات صاحبة مصلحة إلى الاستعراض الدوري الشامل، ويرد في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان⁽²⁾

2- أوصت مؤسسة جاست أتومنت إنك ومركز مناهضة القتل في العالم والمركز الأوروبي للقانون والعدالة بأن تصدق ولايات ميكرونيزيا الموحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽³⁾. وأوصت مؤسسة جاست أتومنت إنك أيضاً بأن تصدق ولايات ميكرونيزيا الموحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁽⁴⁾.

3- وهنأ مركز مناهضة القتل في العالم ولايات ميكرونيزيا الموحدة على حظر عقوبة الإعدام، لكنه أوصى بأن تصدق ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام⁽⁵⁾. وأوصى المركز أيضاً بأن تصدق

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها⁽⁶⁾.

باء- الإطار الوطني لحقوق الإنسان⁽⁷⁾

4- أشار المركز الأوروبي للقانون والعدالة إلى الفقرة 10 من المادة 4 من دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن حظر الرق والاستعباد غير الطوعي⁽⁸⁾. وفي الوقت نفسه، قام المركز الأوروبي للقانون والعدالة ومركز هيلينا كنيدي للعدالة الدولية بتحليل ما يقابل هذه الأحكام من تشريعات داخلية بشأن هذه المسألة⁽⁹⁾.

جيم- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق

1- المسائل الشاملة

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹⁰⁾

5- ولاحظت مؤسسة جاست أتومنت إينك أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة معرضة بشدة لمخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ولأنها دولة جزرية صغيرة ذات جزر مرجانية منخفضة، فهي من أشد دول العالم عرضة لعواقب تغير المناخ. وأضافت المؤسسة أن من شأن ارتفاع درجة الحرارة واشتداد الأحوال الجوية أن يؤديا إلى انخفاض الناتج الزراعي، وزيادة ضعف الهياكل الأساسية الحيوية مما يهدد بفقدان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتقليص إنتاجية العمل، والإضرار بصحة الإنسان⁽¹¹⁾.

6- وأشارت المؤسسة إلى أن تغير المناخ يشكل مخاطر وتحديات عديدة بالنسبة للقطاع الزراعي في البلد. ولاحظت أن الزراعة تشكل 25 في المائة من استخدام الأراضي في الولايات الموحدة، منها 2,3 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، و19,7 في المائة من الأراضي ذات المحاصيل الدائمة، و3,5 في المائة من المراعي الدائمة. وأفادت بأن ارتفاع مستوى سطح البحر سيزيد من الملوحة وتدهور الأراضي الزراعية، مما يحد من قدرة البلد على الزراعة. وأضافت المؤسسة أن التآكل الساحلي المستمر يهدد الطرق وإنتاج الحراثة الزراعية والمسكنات الصالحة للسكن ومستودعات المياه الجوفية الساحلية الضحلة. وأكدت المؤسسة أن آثار تغير المناخ قد نالت بالفعل من حق الأفراد في مستوى معيشي لائق وستظل تهدد هذا الحق؛ والحق في الصحة؛ والحق في الغذاء؛ والحق في الحياة⁽¹²⁾.

7- وأشارت المؤسسة إلى أن الحكومة أنشأت في عام 2018 إدارة شؤون البيئة والمناخ وتدابير الطوارئ، التي تعد مسؤولة عن وضع وتعميم سياسات التكيف مع تغير المناخ وإدارة الكوارث. وفي عام 2016، أصدرت الحكومة خططها الوطنية للتصدي للكوارث بهدف وضع ترتيب مؤسسي وطني للتصدي لأحداث الكوارث والطوارئ في البلد. غير أن قدرة البلد على التصدي لكوارث عظمى دون دعم خارجي محدودة، كما أن مرافق التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها في الولايات تُعوزها الموارد⁽¹³⁾.

8- وأوصت المؤسسة بأن تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بوضع وتنفيذ خطة إنمائية وطنية لتوفير إطار استراتيجي منسق للتخفيف من آثار تغير المناخ وبناء قدرة البلد على مواجهة تغير المناخ. كما أوصت بأن تزيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة من التمويل والموارد المخصصة لتنفيذ سياسات واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ⁽¹⁴⁾.

2- الحقوق المدنية والسياسية

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

9- ولاحظ مركز هيلينا كينيدي أن من القضايا الاجتماعية في البلد ضعف المجتمعات المحلية، وأن العنف المتصل بالكحول قد ازداد⁽¹⁵⁾.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽¹⁶⁾

10- لاحظ مركز هيلينا كينيدي أن القانون يسود في البلد وأن هناك جهازاً قضائياً مستقلاً وعملية واضحة أيضاً لتناول المسائل المدنية والجنائية⁽¹⁷⁾.

11- ولاحظت مؤسسة جاست أتونمنت إنك أن فساد المسؤولين وانعدام الشفافية الحكومية لا يزالان موجودين في البلد، وأضافت أنه حتى وإن لم يُعرف حجم قبول المسؤولين الحكوميين رشاًوى مباشرة، فإن إساءة استخدام الأموال الحكومية واختلاسها أمر شائع. وبالإضافة إلى ذلك، أُدين عدد من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين بتهمة الفساد بموجب قانون الإدارة المالية الساري في البلد، والذي عادة ما يشمل الاحتيال في المشتريات⁽¹⁸⁾. كما أبلغت المؤسسة بأن لدى البلد قوانين تحظر الفساد وأن هناك عقوبات على أعمال الفساد. وكان المكتب الوطني لمراجع الحسابات العام، بدعم من وزارة العدل، هو الكيان الأنشط في مكافحة الفساد: غير أن البلد لا يملك وكالة حكومية مكلفة تحديداً بمسؤولية مكافحة الفساد⁽¹⁹⁾. وأثار مركز هيلينا كينيدي مسائل مماثلة تدعو إلى القلق⁽²⁰⁾.

12- وأوصت المؤسسة بأن تتخذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة تدابير فعالة للقضاء على الفساد ومنعه، وزيادة شفافية الحكومة، وإنشاء وكالة حكومية تُكلف تحديداً بمكافحة الفساد⁽²¹⁾.

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية⁽²²⁾

13- لاحظ مركز هيلينا كينيدي أن الحريات المدنية موجودة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة - على سبيل المثال حرية التعبير والمعتقد⁽²³⁾.

14- وأفاد مركز هيلينا كينيدي بأنه لا يوجد في البلد تشريع يتيح للجمهور إمكانية الحصول على المعلومات بحرية⁽²⁴⁾.

15- وأكد مركز هيلينا كينيدي أن الممثلين في البلد ينتخبون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ونظامية؛ بيد أن بعض الفئات مثل النساء محدودة المشاركة بسبب التحيز التقليدي والقوالب النمطية. وأضافت أن لكل جزيرة طائفة من اللهجات أو الثقافات وقد تعاملها الحكومة المركزية معاملة مختلفة. وهناك عدد قليل من الممثلات في المستويات الدنيا، ولا سيما أقل في المستويات العليا من الحكومة⁽²⁵⁾.

حظر جميع أشكال الرق⁽²⁶⁾

16- وأكد مركز هيلينا كينيدي أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة لم تقض على الاتجار بالبشر، ولكن بذلت جهود كبيرة لحظر الجريمة⁽²⁷⁾. ولاحظت مؤسسة جاست أتونمنت إنك أن الحكومة أبانت عن جهود متزايدة لمقاضاة وإدانة المزيد من المتجرين وإنفاذ عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة⁽²⁸⁾. وأعرب المركز الأوروبي للقانون والعدالة⁽²⁹⁾.

17- ولاحظ مركز هيلينا كينيدي أن الاستغلال الجنسي الذي يشمل الاتجار بالأشخاص، والعمل القسري، والعمل القسري للأطفال، والرق، والتبرع غير المشروع بالأعضاء، هي أنواع مختلفة من الاتجار

بالبشر في البلد. وقال إن الاستغلال الجنسي هو أكثر الحالات شيوعاً، ولكن الضحايا لا يبلغون عنه، بسبب الخوف من التعرض للعار أو المساءلة في مدن وقرى ميكرونيزيا الموحدة⁽³⁰⁾ التي تحكمها العلاقات المجتمعية بشدة، ولاحظ المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن المتجرين كثيراً ما يقعون النساء في فخ البغاء والاتجار بالجنس عن طريق استدراجهن بوعود بوظائف جيدة في الخارج، وأن النساء يُستخدمن كمشتغلات بالجنس لأغراض تجارية لأطقم سفن الصيد الراسية⁽³¹⁾.

18- ولاحظ مركز هيلينا كينيدي أن الحكومة تنفذ تشريعاتها التي تحظر العمل الجبري أو الإلزامي في نطاق الحد الأساسي وأن عمليات التفتيش ضئيلة للغاية⁽³²⁾.

19- وأشار مركز هيلينا كينيدي مؤسسة جاس أتومنت إنك إلى أن البلد اعتمد "قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص" في عام 2012، ولكن تنفيذ هذا القانون على صعيد النظام القضائي والحكومة مهمة صعبة وتطول⁽³³⁾.

20- وأفاد مركز هيلينا كينيدي بأن النظام القضائي الميكرونيزي لا يحقق ويلاحق ويدين وفقاً لخطورة الجرائم التي يرتكبها الجناة بمطالبته مجرمي الاتجار بالبشر بدفع تعويضات للضحايا بدلاً من إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة⁽³⁴⁾.

21- وأشارت مؤسسة جاست أتومنت إنك إلى أن الحكومة قدمت في عام 2019 مبلغ 270 000 دولار لمبادرات مكافحة الاتجار بالبشر، وفتحت أول مأوى للناجين من الاتجار بالبشر في ولاية شوك. غير أن الحكومة لم تنفذ إجراءات تشغيلية موحدة لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم إلى خدمات الحماية⁽³⁵⁾.

22- وأشار المركز الأوروبي للقانون والعدالة إلى صدور أمر تنفيذي في عام 2019 لتعزيز قدرة وزارة العدل على مكافحة الاتجار بالبشر، وإلى إنشاء شعبة خدمات مكافحة الاتجار بالبشر، المكلفة بالتحقيق في حالات الاتجار بالبشر وإطلاق حملات للتوعية العامة. وأضاف المركز أن وزارة العدل استعانت بمحام عام مساعد متفرغ، فضلاً عن أربعة محققين، مسؤولين عن ملاحقة قضايا الاتجار بالبشر. غير أن البلد يفتقر إلى الموارد الكافية لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر⁽³⁶⁾.

23- وأوصى مركز هيلينا كينيدي بأن تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بحملة في وسائط الإعلام الوطنية لزيادة الوعي والعزم على مقاضاة مرتكبي جرائم الاتجار وتوفير الموارد اللازمة لإنشاء دورة للتعاين من تبعات الاتجار بالبشر من شأنها أن تساعد الضحايا وتميهم في إطار عملية إعادة التأهيل⁽³⁷⁾.

24- وأوصت مؤسسة جاست أتومنت إنك بأن تزيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة من جهودها للتحقيق مع مرتكبي الاتجار بالبشر في البلد ومقاضاتهم وإدانتهم⁽³⁸⁾. وفي هذا الصدد، أوصت المؤسسة أيضاً بأن تزيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة من الموارد المخصصة لخدمات حماية الناجين من الاتجار بالبشر وأن تزيد من برامج التدريب على مكافحة الاتجار بالبشر لفائدة الشرطة والمدعين العامين والقضاة. وأوصت أيضاً بأن ترصد ولايات ميكرونيزيا الموحدة استقدام العمالة الأجنبية للاتجار بالبشر وإنشاء ملاجئ تضم موظفين في مجالات الصحة والمشورة والأمن مدربين تدريباً كافياً على خدمة الناجين من الاتجار بالبشر⁽³⁹⁾.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في مستوى معيشي لائق⁽⁴⁰⁾

25- لاحظت مؤسسة جاست أتومنت إنك نقص إمكانية الحصول على مياه الشرب وأن المرافق الصحية الملائمة هي مشكلة رئيسية في البلد، حيث يعاني سكان الجزر الخارجية بصفة خاصة من

نقص إمدادات المياه الكافية وشبكات الصرف الصحي. وأضافت المؤسسة أن الجزر المرجانية الصغيرة المنخفضة تعاني من قيود خاصة من حيث نوعية المياه العذبة وكميتها، بسبب موارد المياه الجوفية المحدودة، وأنه حتى المجتمعات المحلية التي لديها إمدادات مياه جيدة في البلد لا تملك مصادر ملائمة لخدمات الصرف الصحي. وأوصت المؤسسة بأن تضع ولايات ميكرونيزيا الموحدة آليات ملائمة لإدارة موارد المياه وتعميمها في جميع جزرها المأهولة لضمان مياه الشرب والمرافق الصحية الملائمة⁽⁴¹⁾.

الحق في الصحة⁽⁴²⁾

26- ولاحظ مركز هيلينا كينيدي أن أحد البلدان قدم إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة 65 مليون دولار لدعم قطاعات مثل التعليم والصحة. وفي معرض الإشارة إلى الترابط القائم بين الصحة والاتجار بالبشر وعدم قابلية الفصل بينهما، ذكر المركز أن استخدام المرافق الصحية لدعم الضحايا يمكن أن يساعد على الرعاية اللاحقة أو يمنع ظهور الاتجار من جديد⁽⁴³⁾.

الحق في التعليم⁽⁴⁴⁾

27- إشارة إلى المساهمة المالية التي وردت من بلد آخر، لاحظ مركز هيلينا كينيدي أن هذه المساهمة مفيدة في المساعدة على منع الاتجار بالبشر. وذكر المركز أن تسخير التعليم للمساعدة في الحصول على معلومات منذ الصغر يمكن أن يساعد في مجال الرعاية اللاحقة أو يمنع ظهور الاتجار من جديد⁽⁴⁵⁾.

4- حقوق أشخاص محددین أو فئات محددة

النساء⁽⁴⁶⁾

28- أشارت مؤسسة جاست أتونمنت إينك إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة لا تزال تشهد معدلات عالية من العنف ضد العشير وغيره من أشكال العنف الجنساني ضد المرأة. ورغم تجريم الاغتصاب، لا توجد في البلد قوانين تجرم على وجه التحديد الاغتصاب الزوجي أو التحرش الجنسي. وأضافت المؤسسة أن الملاحقة الفعالة لمرتكبي العنف الجنسي نادرة، ولاحظت عدم وجود مرافق حكومية توفر المأوى والدعم للنساء اللاتي يتعرضن لعنف العشير⁽⁴⁷⁾. وأوصت المؤسسة بأن تجرم ولايات ميكرونيزيا الموحدة جميع أشكال العنف الجنساني التي يحظرها القانون الدولي، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب الزوجي⁽⁴⁸⁾.

الأطفال⁽⁴⁹⁾

29- أشارت مؤسسة جاست أتونمنت إينك إلى أن الجزر الخارجية النائية في البلد تفتقر إلى المستشفيات والسلطات لتسجيل ولادات الأطفال؛ إذ تحتفظ كل ولاية بسجلات المواليد ولا يوجد مطلب أو نظام وطني موحد لتسجيل المواليد. وأوصت المؤسسة بأن تزيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة من إمكانية الوصول إلى نظم تسجيل المواليد في الجزر الخارجية النائية وأن توحد نظام توثيق الهوية في البلد⁽⁵⁰⁾.

30- ولاحظت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقاب البدني الذي يتعرض له الأطفال أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تلقت وقبلت، خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، توصيات لحظر العقاب البدني للأطفال. غير أنه لم يحدث أي تغيير بشأن قانونية العقاب البدني⁽⁵¹⁾.

31- ولاحظت المبادرة العالمية أن الأطفال يتمتعون بالحماية من العنف والاعتداء بموجب القانون الاتحادي لولايات ميكرونيزيا الموحدة ومختلف قوانين الولايات، ولكن ليس هناك حظر للعقاب البدني. وذكرت المبادرة العالمية أن العقاب البدني مشروع في المنزل ولا يوجد حظر صريح في الرعاية البديلة

وفي أماكن الرعاية النهارية وفي المؤسسات السجنية. وقالت إن العقاب البدني محظور في المدارس، ولكن لا توجد أي إشارة إلى العقاب البدني أو التأديب المدرسي في قوانين ولايات ياب أو بوهني أو كوسراي أو في مشروع قانون ولاية شوك. وأضافت المبادرة العالمية أن العقاب البدني أسلوب غير قانوني للعقاب على الجرائم⁽⁵²⁾.

32- وأعربت المبادرة العالمية عن أملها في أن تقدم الدول توصية محددة بأن تقوم ولايات ميكرونيزيا الموحدة على سبيل الأولوية بصياغة و سنّ تشريع يحظر صراحة جميع أشكال العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك البيت، وأن تلغي أي دفاع قانوني على استخدامه⁽⁵³⁾.

المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء والمشدون داخلياً

33- لاحظ مركز هيلينا كينيدي أن العاملات المهاجرات أكثر ضعفاً وعرضة للوقوع ضحايا ممارسات استغلالية في أماكن العمل، بما في ذلك سفن الصيد الأجنبية - حيث تدل الظروف على وجود تجار بالبشر⁽⁵⁴⁾. وفي الوقت نفسه، لاحظ المركز الأوروبي للقانون والعدالة أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي بلد المصدر الذي يستخدمه المتجرون بالبشر الذين كثيراً ما يستغلون النساء والعمال المهاجرين في البغاء والعمل القسريين⁽⁵⁵⁾.

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

Civil society

Individual submissions:

ECLJ	European Centre for Law and Justice (France);
CGNK	Center for Global Nonkilling (Switzerland);
GIEACPC	Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
HKC	Helena Kennedy Centre for International Justice (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland);
JAI	Just Atonement Inc. (United States of America);
HKC	Helena Kennedy Centre for International Justice (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

² For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 61.1; 62.1–62.36; 62.42–62.44.

³ JAY, p.7; CGNK, p.7; and ECLJ, p.6.

⁴ JAY, p.7.

⁵ CGNK, p.7.

⁶ CGNK, p.7.

⁷ For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.38–62.40.

⁸ ECLJ, p.3.

⁹ ECLJ, p.4 and HKC, p.2.

¹⁰ For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.92–62.93.

¹¹ JAI, pp. 2-4.

¹² JAI, pp. 2-4.

¹³ JAI, pp. 2-4.

¹⁴ JAI, p. 7.

¹⁵ HKC, p.5.

¹⁶ For relevant recommendations see A/HRC/31/4, para. 62.64.

¹⁷ HKC, p.5.

¹⁸ JAI, p. 6.

¹⁹ JAI, p. 6.

²⁰ HKC, p.5.

²¹ JAI, p. 7.

²² For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.77–62.80.

²³ HKC, p.5.

²⁴ HKC, p.5.

²⁵ HKC, p.5.

- 26 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 61.2; 62.75–62.76.
27 HKC, p.3.
28 JAI, p.5.
29 ECLJ, p.4.
30 HKC, p.3. See also ECLJ, p.3.
31 ECLJ, p.5.
32 HKC, p.3.
33 HKC, p.5 and JAI, p.5.
34 HKC, p.5.
35 JAI, p.5.
36 ECLJ, p.5.
37 HKC, p.6.
38 JAI, p.7.
39 JAI, p.7.
40 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.83–62.84; 62.86.
41 JAI, p. 7.
42 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.87–62.89.
43 HKC, p.2.
44 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, para. 62.89.
45 HKC, p.2.
46 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.37; 62.40; 62.46–62.50; 62.56–62.71.
47 JAI, p. 5.
48 JAI, p. 7.
49 For relevant recommendations see A/HRC/31/4, paras. 62.37; 62.40; 64.68–62.70; 62.73–62.74;
62.81–62.82; 62.91.
50 JAI, p. 7.
51 GIEACPC, p.1.
52 GIEACPC, pp.2-3.
53 GIEACPC, p.1.
54 HKC, p.4.
55 ECLJ, p.3.
-